خليل غانم ونشاطه في جمعية الاتحاد والترقي (١٨٤٦ – ١٩٠٣م)

أ.م.د. عباس عبد الوهاب علي فارس الصالح

جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ

(قدم للنشر في ٢٠١٩/٥/٣٠ ، قبل للنشر في ٢٠١٩/٧/١٧)

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث شخصية لبنانية نصرانية، وهو خليل غانم أفندي، الذي دخل معترك الحياة السياسية العثمانية في مقتبل عمره، بعد أن تدرج في السلك الوظيفي في بلاد الشام، إذ انتخب عضوا في مجلس المبعوثان العثماني سنة ١٨٧٧م، وهو لم يتجاوز سن الواحد والثلاثين من عمره، وقد عرف عنه عضواً ناشطاً ومتحدثاً بارزاً ومعارضاً للسلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ –١٩٠٩م) لكن الأخير عطل العمل بالدستور والبرلمان معاً بعد ثلاثة أشهر، مما اضطر خليل غانم أفندي على إثره السفر الى أوربا، وهناك انتقل بين عواصم الدول الاوربية، واستقر أخيراً في باريس، ومنها اسهم في نشر المقالات وتحرير الصحف باللغتين العربية والفرنسية يهاجم فيها السلطان عبد الحميد الثاني، كما نشر مقالات تعبر فيها عن رأي جمعية الاتحاد والترقي ومبادئها إذ صار ناطقاً لها، كما أسهم في تأسيس بعض الجمعيات المعارضة للدولة العثمانية، وألف كتباً في مجالات عديدة تمثلت في الاقتصاد والأدب والتاريخ فضلاً عن آرائه السياسية.

Abstract:

This research deals with a Lebanese Christian Figure, Khalil Ghanem Effendi, who entered the arena of Ottoman political life at the earliest age, after being included in the career corps in the Levant, He was elected a member of the council of the Ottoman Envoys in 1877, and he was not more than thirty – one years old (of age) and has been identified as an active member and a prominent speaker and opponent of sultan Abdul Hamid II (1876-1909), but the latter disrupted the work of the constitution after three months of the meeting. Khalil Ghanem Effendi was forced to travel to Europe, He contributed to the publication of articles and the editing of newspapers in Arabic and French attacking the sultan Abdul Hamid II, and also publishes articles expressing the opinion of the union and promotion of the principles and become a spokesman for them, and contributed to the establishment of some associations opposed to the Ottoman State and the wrote books in many Fields, such as economics, literature and history, as well as his political opinions.

التنشئة الاجتماعية والثقافية

هو خليل إبراهيم غانم ولد في بيروت في الثامن من تشرين الأول عام ١٨٤٦م، من عائلة نصرانية مارونية، وفي الحادية عشر من عمره دخل مدرسة عينطورا في مقاطعة كسروان في جبل لبنان [١]، ثم درس اللغة العربية وأتقنها على يد الشيخ ناصيف اليازجي (١٨٠٠–١٨٧١م)، كما تعلم وأتقن لغات أجنبية عديدة، فقد أتقن اللغة التركية القديمة على يد المعلم إبراهيم الباحوط، وكذلك أتقن اللغتين الانكليزية والفرنسية [٢]، ولكنه كان ولوعاً باللغة الفرنسية وآدابها وأحبها ونظم فيها قصيدة طويلة عن حرب الوحدة الايطالية، وفضلاً عن قصائد أخرى[٣] .

وكان اول وظيفة شغلها خليل غانم تعيينه عضواً في محكمة التجارة في بيروت سنة ١٨٦٢م، ثم عُين مترجماً لمتصرفية بيروت [٤]، وبعد ذلك ترقى في السلك الوظيفي ليكون مترجماً لولاية سورية أثناء عهد الولاة محمد راشد باشا (١٨٦٧–١٨٧٢م) وعبد اللطيف صبحي باشا (١٨٧١–١٨٧٣م) ومحمد حالت باشا (١٨٧٢–١٨٧٣) واسعد باشا (١٨٧٤–١٨٧٥م) الذين أعجبوا بمواهبه وأمانته وإخلاصه في تأدية مهامه [٥] .

انتقل خليل غانم بعد ذلك الى استانبول، وهناك تولى منصب رئاسة سكرتارية الصدر الأعظم وبقي في هذا المنصب لسنتين من عام ١٨٧٥ الى عام ١٨٧٧م [٦] .

بروز خليل غانم ونشاطه السياسي

اولاً: دوره في مجلس المبعوثان العثماني

إن ما يؤكد على سعة ثقافة خليل غانم وامكانياته العلمية الفذة ووعيه السياسي قيام مدحت باشا آنذاك بتكليفه مع آغوب أفندي (Agop Effendi) [٧] بدراسة دساتير بعض الدول الكبرى بهدف وضع دستور مناسب للدولة العثمانية، وقد تكللت هذه المهمة بالنجاح وأعلن مدحت باشا عن صدور الدستور في ٢٣ تشرين الثاني ١٨٧٦م [٨] .

وعلى وفق الدستور المذكور جرت الانتخابات العثمانية لانتخاب أعضاء مجلس المبعوثان في دورته التشريعية الثانية في شهري أيلول وتشرين الأول عام ١٨٧٧م، في وقت كانت الحرب متواصلة مع روسيا التي اعلنتها في ٢٠ نيسان ١٨٧٧م[٩] . وقد تم انتخاب خليل غانم نائباً عن مدينة بيروت من بين خمس نواب ترشحوا عن دمشق في تلك الدورة، وهم كل من نقولا أفندي النقاش وعبد الرحمن بدران ومحمد توفيق القدسي ويوسف ضياء الخالدي[١٠] .

وبرز خليل غانم منذ الجلسات الاولى للمجلس نائباً ذا مقدرة عالية وجرأة في إبداء رأيه في مناقشة القضايا التي طرحت في المجلس وشجاعة فائقة في ألقاء الخطب الوطنية البليغة، والاستماتة في الدفاع عن كيان الدولة العثمانية، مع فضح مظاهر الفساد في الأجهزة والمؤسسات الحكومية، ومجاهرة آرائه التحررية في كل مناسبة [١١]، وعلى الرغم من معارضته لسياسة السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦–١٩٠٩م)، إلا أنه كان شديد الغيرة على مصالح بلاده، واتخاذه موقفاً مناوئاً لكل محاولة أوربية للتدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية [١٢]، كما كان حريصاً على اختيار الرجل المناسب في تولي المناصب الحكومية، ففي الجلسة التي عقدها مجلس المبعوثان في ١٤ كانون الاول ١٨٧٧م، ولدى البحث عمن هو أكبر الأعضاء سناً ليكون رئيساً مؤقتاً للمجلس بموجب المادة (١) من النظام الداخلي للمجلس تبين أن نائب أدرنه كومش جاردن مهلكي Komach Garden Mahliki، هو أكبر الأعضاء سناً، وهو يوناني من بلوفديف (Plovdiv)، إذ يبلغ من العمر ٦٦ عاماً، لكن بعض الأعضاء من المسلمين رفضوا ترشيحه وادعوا بوجود من هو أكبر منه سناً، وقد أثار هذا الموقف احتجاجاً من قبل نواب آخرين، وهنا ظهر نائب بيروت خليل غانم ووقف أمام المعترضين لترشيح مهلكي وطلب منهم تقديم اسماً لأي نائب آخر أكبر سناً من مهلكي من بين أعضاء المجلس، وبعد التأكد من عدم وجود من هو أكبر سناً منه، تم إصدار فرمان سلطاني بتعيينه رئيساً مؤقتاً [١٣]، ولا يستبعد وجود نزعة دينية وراء مساندة خليل غانم لترشيح مهلكي لرئاسة المجلس، إذ كان الاثنان من النصارى.

وفي جلسة ١٨ كانون الأول ١٨٧٧م وقع الاختيار على كل من نائب خليل غانم ونائب حلب نافع أفندي الجابري لمنصب الكتبة [١٤]، على اعتبار أنهما أصغر الأعضاء سناً بموجب المادة (١) من النظام الداخلي للمجلس، إذ كان يبلغ عمر خليل غانم ٣٢ عاماً، وعمر الجابري ٢٤ عاماً [١٥].

وخلال وجود خليل غانم في مجلس المبعوثان لم يغب عن باله واهتمامه بالجيش العثماني الذي كان يخوض حرباً ضد روسيا، فقد قدم اقتراحاً طلب فيه ضرورة اتخاذ قرار في المجلس يتم بموجبه توجيه برقية شكر عن طريق الحكومة الى القيادة العامة للجيش، كما امتدح بعض القادة العسكريين كعثمان نوري باشا وأحمد مختار باشا وسليمان باشا وذلك لأدائهم الجيد في الحرب واستبسالهم في المعارك، وأعلن في الوقت نفسه عن سخطه على بعض القادة الذين وصفهم بالخونة، وطالب أيضاً بسن قانون لرعاية أولاد شهداء الحرب وفاءً لتضحيات آبائهم [١٦].

وفي جلسة ٣١ كانون الأول ١٨٧٧م [١٧]، كان خليل غانم أحد النواب الذين انتقدوا وزراء الحكومة العثمانية لتقاضيهم مرتبات ومخصصات كاملة في الوقت الذي يفرضون فيه الضرائب الباهضة على الشعب بحجة إنفاقها في سبيل الحرب، وقد أثارت هذه الانتقادات استياء السلطان عبد الحميد الثاني، سيما وان أيّ من النواب لم يتصد له دفاعاً عن الحكومة[١٨]. وزادت جرأة خليل غانم وشجاعته حينما ندد بانتهاكات الحكومة العثمانية للحريات العامة، إذ هاجم السلطان عبد الحميد الثاني لقيامه بنفي مدحت باشا [١٩]، ووقف أمام آراء حسين فهمي باشا رئيس مجلس المبعوثان الذي عارض مناقشة المجلس لنفي مدحت باشا، فكان خليل غانم أول المعارضين، وقاد حملة شديدة في المجلس مع أحمد أفندي مبعوث أزمير لهذا الغرض[٢٠]، وألقى خطاباً عنيفاً انتقد فيه المادة (٧) من الدستور التي تبيح للسلطان حق حل المجلس العمومي بقوله: "أيد حرية المنبر وأسندها الى القانون، ومنذ شاء السلطان أن يمنح الدستور فلا يحق له الرجوع عما صادق عليه ومنحه وصدرت إرادته به رسمياً، والسلطان تحت الدستور لا فوقه" [٢١].

وفي اثناء عقد الجلسة في ١٤ شباط ١٨٧٨م، وبينما كان المجلس يدرس موازنة الدولة العثمانية طلب خليل غانم أن يعرض على الأعضاء تفصيل الموازنة الخاصة لجلالة السلطان وحريمه وقصوره، وكان هذا الطلب احد اسباب غضب السلطان عبد الحميد الثاني، مما دفعه الى أن يصدر أمراً يقضي بحل مجلس المبعوثان [٢٢]، وقد تفاجئ أعضاء المجلس بهذا القرار، وفي الوقت نفسه لم يترك السلطان فرصة للأعضاء لعقد أية اجتماعات احتجاجية على قرار حل المجلس [٢٣]، وفي اليوم نفسه أرسل السفير البريطاني في استانبول السير هنري لايارد (Sir Hanry Layard) (١٨٧٧-١٨٨٠م) من يهمس في أذن خليل غانم وبعض زملائه من نواب المعارضة أن ينتقلوا حالا الى سفينة بريطانية راسية في مضيق البوسفور هرباً من الانتقام[٢٤]. وهذا يدل على أن السفارة البريطانية على دراية وعلم بإجراءات السلطان عبد الحميد الثاني ضد نواب المعارضة، إذ إنه في الليلة نفسها قام بعض ضباط حرس السلطان بمداهمة مقر انعقاد الجلسة تنفيذاً لأمر السلطان القاضي بإلقاء القبض على بعض اعضاء المجلس وإعدامهم وفي طليعتهم خليل غانم وآخرين [٢٥].

ثانياً: نشاط خليل غانم الصحفي في جمعية الاتحاد والترقي:

أدى إصدار السلطان عبد الحميد الثاني أمراً بحل مجلس المبعوثان وتعليق العمل بالدستور الى أجل غير مسمى الى حدوث نقمة واسعة في صفوف أعضاء مجلس المبعوثان المنحل، ولاسيما

لدى ذوي الاتجاهات الاصلاحية المعارضة لتوجهات السلطان عبد الحميد الثاني وسياسته، مما دفع خليل غانم وتسعة من نواب المعارضة [٢٦] الى الهرب خارج البلاد[٢٧] .

ويبدو أن عدم استجابة خليل غانم لتعليمات السفير البريطاني باللجوء الى السفينة البريطانية الراسية في البسفور يدل على وجود رغبة وميول له، أو ربما وجود تنسيق مسبق باللجوء الى السفارة الفرنسية في استانبول، الذي لجأ إليها ومنها سافر الى مرسيليا على متن إحدى السفن الفرنسية، ومن ثم الى مدينة جنيف السويسرية، وهناك اتجه في بداية الأمر الى كتابة المقالات في الصحف الأوربية حمل فيها على الحكم المطلق، وعلى حل مجلس المبعوثان[٢٨]، وأصدر بعد ذلك جريدة بالفرنسية في جنيف، باسم (الهلال) [٢٩] في تشرين الأول سنة ١٨٨٠م.

سافر خليل غانم بعد ذلك الى باريس وأسس جريدة عربية وهي (البصير) بالاشتراك مع إسماعيل بن يوسف وفضل الله دباس في ٢١ نيسان ١٨٨١م، وهي صحيفة "سياسية أدبية تشمل على وقائع الشرق والغرب"، وتصدر يوم الخميس من كل أسبوع، وقد قدمت الحكومة الفرنسية مساعدة مالية للصحيفة بلغت ألفي فرنك فرنسي في كل شهر، وذلك بهدف استغلال الصحيفة ودفعها للتعبير والدعاية للسياسة الفرنسية في تونس والمشرق العربي [٣٠] لكن الصحيفة توقفت عن الصدور في عام ١٨٨٢م [٣١] .

على الرغم مما عرف عن خليل غانم من شدة وغيرة على مصالح الدولة العثمانية، ورفضه لتدخلات الدول الأوربية في شؤونها الداخلية، إلا أنه لم يستطيع التخلص من ضغوطات الحكومة الفرنسية على صحيفة البصير، ففرنسا التي لم تقدم الدعم المالي للصحيفة، إلا من اجل تحسين صورتها أمام القراء العرب من رعايا الدولة العثمانية، وهنا لا بد من القول إن خليل غانم وقع في مكائد السياسة الفرنسية، ومن ثم نراه من باريس يناقض نفسه عندما لا "يدعو الى مقاومة حيل بريطانيا في وادي النيل، ويأسف لأن الباب العالي لم يجعل لنفوذ فرنسا نصيباً كافياً في حل المسألة الشرقية"[٣٢] . وهنا لا نجد تسويغاً في تبني خليل غانم موقفاً مدافعاً لسياسة فرنسا الاستعمارية في الوطن العربي، ولا سيما أن ملامح هذه السياسة كانت قد اتضحت آنذاك بعد غزوها لمصر عام ١٧٩٨ واحتلالها للجزائر عام ١٨٣٠م، وإلا كيف يدعو الى رفض السياسة البريطانية في الشرق ويطالب الدولة العثمانية بإفساح المجال أمام فرنسا لحل الخلافات الشرقية.

ليس من المستبعد ان ممارسة فرنسا ضغوطا على الصحيفة كان سبباً في عدم استمرار خليل غانم في إدارتها ثم

توقفها عن الصدور في عام ١٨٨٢م، ولاسيما أن السلطان عبد الحميد الثاني كان مستاءاً من الصحيفة لمهاجمتها الدولة العثمانية [٣٣]، إذ منعت من دخول الصحيفة الى البلاد وأنذرت بإنزال أشد عقوبة على كل من وجدت عنده الصحيفة، والأكثر من ذلك فرضت الدولة مراقبة على دخول البريد الى أراضيها [٣٤]، كما سعت لدى الحكومة الفرنسية لإيقافها لكنها لم تفلح في مسعاها نتيجة دعم رئيس الوزراء الفرنسي ليون غامبيتا (Leon Gumpett) (١٨٨١-١٨٨٢م) للصحيفة، فلم تتوقف إلا بوفاته [٣٥].

وفي التاسع من آب عام ١٨٩٤م، أصدر خليل غانم بالاشتراك مع أمين أرسلان (١٨٦٨-١٩٤٣م) صحيفة أسبوعية عربية سياسية باسم (كشف النقاب) في باريس وخصصاها للدفاع عن الدولة العثمانية، وقد عبرت الصحيفة عن اتجاهاتها في افتتاحية العدد الأول إذ يقول: "وغايتنا العظمى من نشر كشف النقاب أن ندافع عن المملكة العثمانية، ونقف بالمرصاد لكل من يضمر لها شراً، وأن نكشف النقاب عن أعمال الظالمين الذين خانوا الدولة وعبثوا بصوالح الامة وباعوا الوطن بالمال واستبدوا برعاية جلال السلطان الأعظم"[٣٦]. زاد "وإن هؤلاء ليجدوا جريدتنا الحرة سهام أقلام تفك الزرد تذرعوا به يسترون حالبة وتستر قلوبنا في كل عدل وأمانة خالية" [٣٧]، فخليل غانم وزميله أرادوا أن يحددوا هدفهم بأن بالرغم من وجود الخيانة وضياع مصالح الرعايا واستبداد السلطان عبد الحميد الثاني في الحكم، فإنهم سيدافعون عن الدولة العثمانية ويقفون ضد أعدائها، أي أن خلافه ومعارضته لشخص السلطان عبد الحميد الثاني فقط لإلغائه الدستور، وقد استمرت الصحيفة في الصدور الى أن أصدر الصديقان صحيفتهما الثانية باسم "تركيا الفتاة" (La Jeune Turquie) في ١٣ كانون الأول ١٨٩٥م، وباللغتين العربية والفرنسية، وكانت تصدر مرتين في كل شهر [٣٨]، وكان إصدار هذه الصحيفة دليلاً على تبني خليل غانم نهج تركيا الفتاة وجعل صحيفته منبراً للدفاع عنها خارج الدولة العثمانية، ولكن والكلام للحلاق "لم يذكر اسمه على الجريدة كمحرر أو مدير لها لكني لاحظت حين اطلاعي على الاعداد لهذه الصحيفة العبارات الاتية (محرر الجريدة) (حب الوطن)، (مدير الجريدة)، (النظام والنجاح)، ولاحظت أيضاً الى أن تاريخ إصدار الأعداد الاولى طبع خطأ على هذا النحو باريز ٥٩٨١، عوضا عن باريس ١٨٩٥ تاريخ إصدار الصحيفة"[٣٩].

وكتب خليل غانم بالاشتراك مع أمين أرسلان مقالاً في صحيفة تركيا الفتاة في عددها الأول الصادر في ١٣ كانون الأول ١٨٩٥م، حدد فيه أهداف جمعية تركيا الفتاة، وهي الدفاع عن

الحريات الشخصية وحرية المطبوعات وضرورة إعادة عمل مجلس المبعوثان وتوسيع سلطاته بحيث يمارس رقابة حقيقية وفعالة على السلطة التنفيذية و"حرية شخصية وحرية معتدلة للمطبوعات ومراقبة حقيقية على الحكام من نواب الأمة. . . وبالنتيجة إعادة مجلس المبعوثان . . وإنا سنفرغ الجهد ونبذل الوسع لإقناع جلالة السلطان بصوابية مطاليبنا وحسن نياتنا مع نقل آمال الشعوب العثمانية الى الدول الأوربية. . وعدّد مطالب الجمعية بإصلاح الاحوال الداخلية والخارجية وتعميم الخدمة العسكرية واستئصال الأغراض والمنافع الشخصية وتعديل الضرائب ومساواتها . ."[٤٠] . فهو عبر تضمين المقالة اهداف جمعية تركية الفتاة جعل خليل غانم من نفسه ناطقاً باسم الجمعية في باريس ومعبراً عن تطلعاتها ونواياها، وفي ٢٤ كانون الثاني ١٨٩٦م كتب مقالاً في الصحيفة ذاتها ولكونه نصراني حاول فيها استمالة المسلمين قبل أية طائفة أخرى؛ لأنهم يشكلون الطائفة الأكثر عدداً بين رعايا الدولة العثمانية، وهم القوة القادرة على إيجاد الأخطار لعرش السلطان عبد الحميد الثاني، لهذا بدأ مقالته بآيات قرآنية ونداء الى المسلمين المظلومين يدعوهم فيه الى ايجاد الحلول لتدهور الأوضاع في الدولة العثمانية بقوله: "الاضطراب المستولي الآن على شؤون الممالك العثمانية وسوء الحال الذي صار إليه العثمانيون بالعموم والمسلمون بالخصوص يستوجبان دقة النظر وأعمال الفكرة المتجردة"[٤١] .

ولم يكتف خليل غانم بذلك وإنما أخذ يكتب مقالات في كبرى الصحف الفرنسية، لاسيما منها صحيفة (الفيغارو) وصحيفة (الديبا) Debats الذي يهاجم فيها حكم السلطان عبد الحميد الثاني واستبداده، واستمر يكتب في هذه الصحيفة الى ان أصبحت موالية للسلطان عبد الحميد الثاني، وعندها تخلى عن الكتابة فيها [٤٢]، علاوة على توليه إدارة صحيفة (فرانس أنترناشيونال)(La France International) باللغة الفرنسية [٤٣]، فضلاً عما تقدم فقد كان يكتب في صحيفة (الايكلير) L'Eclair، ايضاً وبالتركية القديمة (ئه قلر) وكانت كتاباته فيها تعبر عن شعوره بالرابطة العثمانية شعوراً عميقاً يسمو على كل النعرات والخلافات، ففي كتاب أرسله عام ١٨٩٧م إلى إدارة هذه الصحيفة كتب يقول "إن فئة الشباب العثماني ليست تابعة لأي شخص، ولا ملكاً لأي جمعية، إنها خلاصة الأفكار الرامية الى انتصار الأهداف العامة، إنها هيئة عامة تسعى بواسطة النشرات وبمعاونة أصحاب الرأي والوجدان الى إحقاق الحق والقضاء على الظلم والاستبداد"[٤٤] .

ثالثاً: تطور نشاط خليل غانم السياسي في المهجر:

بعد لجوء أحمد رضا [٤٥] الى باريس عام ١٨٨٩م، التقى معه خليل غانم، وفي اواخر عام ١٨٩٥م تمكنا معاً وبالتعاون مع عدد آخر من المعارضين العثمانيين في فرنسا من إصدار العدد الأول من صحيفة (مشورت) باللغة التركية القديمة، لسان حال جمعية الاتحاد والترقي العثمانية، واستنكرت الصحيفة سوء أوضاع المسلمين في المناطق الخاضعة للإدارة الفرنسية والبريطانية، وأحوال الأتراك تحت وطأة الحكم الروسي القيصري والبلغاري، وأكدت أهمية العنصر التركي في الدولة العثمانية، وقد سعت "مشورت" الصادرة باللغة التركية إعطاء التفسير العثماني للأمور، يعني الحقيقة عن كل شيء [٤٦]، وكذلك العمل على توضيح محاسن النظم الأوربية من أجل إقناع الشعوب العثمانية بايجابية المدنية [٤٧]، في حين نجد في النسخة الفرنسية من جريدة (مشورت) الصادرة في السابع عشر من الشهر نفسه يحاول أحمد رضا بك، على صفحتها الأولى إيضاح الأسس الوصفية لجمعية الاتحاد والترقي [٤٨]، من دون التطرق الى التدخلات الأوربية في شؤون الدولة العثمانية الداخلية، ولاسيما الفرنسية خشية إثارة حكومتها ضد الصحيفة.

رابعاً: تأزم العلاقة بين خليل غانم والسلطان عبد الحميد الثاني:

نشر خليل غانم في صحيفة "مشورت" اهداف جمعية الاتحاد والترقي ومبادئها في عددها الصادر في ٣ كانون الأول ١٨٩٥م، وأهم مبادئها تتضمن النقاط الآتية:

- "اننا نطالب بالإصلاحات ولا نقصرها على هذه الولاية أو تلك، بل نطلبها للدولة كافة، لا لمصلحة قومية واحدة بل المصلحة العثمانية كافة سواء كانوا يهوداً أو نصارى أو مسلمين".
- "إننا نريد أن نتقدم في مضمار المدنية، ولكننا نعلن بعزم إننا لا نريد أن نتقدم إلا بالطريق الذي فيه تدعيم العنصر العثماني، واحترام ظروف وجوده الخاصة".
- "إننا مصممون على رعاية حضارتنا الشرقية، ولهذا السبب لا نأخذ من الغرب إلا النتائج العامة لتطوره العلمي، والأشياء التي يمكن هضمها حقاً، وهي ضرورة لتوجيه الشعب في يده نحو الحرية".
- "إننا نعارض احتلال التدخل المباشر للدول الغربية محل السلطة العثمانية، وهذا ليس ناجماً عن التعصب، لأن المسألة

الدينية عندنا أمر خاص – ولكنه منبعث من العاطفة المشروعة للكرامة المدنية والقومية"[٤٩] .

انزعج السلطان عبد الحميد الثاني من عنف لهجة صحيفة (مشورت)، ولاسيما أنها بدأت تهاجم السلطان، فكانت تلقبه "بالمجرم العظيم" تارة، و(بالسلطان الأحمر) تارة أخرى[٥٠]، ولكن السلطان حاول اتباع أساليب مختلفة من أجل كسب خليل غانم الى جانبه أو حمله على التخلي عن مهاجمة السلطان وانتقاده عبر إغراءه بالمال [٥١]، بعد أن علم حاجته للمال وبالأوسمة، فأنعم عليه بواسطة سفيره في باريس بـ "الوسام العثماني الممتاز" وعلى قرينته "وسام الشفقة" من الدرجة الأولى وعرض عليه أن يكون معتمد الدولة العثمانية في باريس وأكرمه بمبلغ قدره خمسة عشر ألف ليرة عثمانية، دفعة أولى، وطلب منه العدول عن نشر تعاليمه ومبادئه ومقالاته والكف عن المطالبة بالدستور، وحمل السفير العثماني ضياء باشا في باريس هدايا السلطان عبد الحميد الثاني إلى خليل غانم، غير أنه رفض الأوسمة والأموال المقدمة له من السلطان وقال لرسول السلطان عبارته المشهورة "إنني لا أحب أن أدنس صدري وصدر قرينتي بأوسمة أهدتها يد أثيمة، سفاكة لدماء عباد الله، ولا أقبل نقودا جمعت من الرشوة أو سرقت من بيت مال الدولة، وكان حقها أن تبذل في إصلاح شؤون الدولة العثمانية ولا أرغب في أن اكون معتمداً لمن لا يعتمد عليه" [٥٢] .

وعندما فشل السلطان عبد الحميد الثاني بوسائل مختلفة في إقناع خليل غانم وزملاءه التخلي عن معاداة سياسته، اضطر السلطان عبد الحميد الثاني الى شراء المطبعة التي كانت تطبع صحيفة (مشورت)[٥٣]، وفي تموز ١٨٩٧م أوعز الى سفيره منير بك في باريس بإقامة الدعوة باسمه في محاكم باريس ضد خليل غانم وزميله أحمد رضا بك، بتهمة تحقير السلطان والتطاول على ذاته الملكية لدى محكمة السين [٥٤]، وقد تم استدعاء المتهمون الى محكمة السين التاسعة، وبعد النظر في هذه الدعوة، أصدرت المحكمة حكماً لصالح المدعين، ولكن تضمن تغريمها بـ (١٦) فرنكاً، حكماً مؤجل التنفيذ [٥٥] . وقد صيغ القرار على النحو الآتي:

"المحكمة

"لما كان هويلون Hoylon، بوصفه محرراً مسؤولاً عن صحيفة (مشورت) قد نشر في باريس لثلاثة أشهر على الأقل المقالات في الأمر الصادر عن قاضي التحقيق، ولما كانت هذه المقالات تحوي تهجمات على شخص السلطان الذي وصف بأنه (مخادع سفاك)، و(سوط عذاب من الله على الناس)، (وملك متعطش للدماء) و(مستبد سفاك وطاغية متفسخ) (وعار على

المسلمين)، و(ذئب يرعى غنماً) و(سلطان احمر) . . .الخ، ولما كان خليل غانم وأحمد رضا بك في الظروف نفسها من الزمن والمكان قد جعلا نفسيهما شريكين في الإسهام في الإهانات المذكورة أعلاه بأن قدما لهويلون هذه المقالات التي كتباها لتنشر في صحيفة (مشورت) . غير أنه نظراً لما يتمتع به المتهمان من الشرف وبسبب ما يكنه احمد رضا بك وخليل غانم من العواطف الطيبة لفرنسا والثاني منها متجنس بالجنسية الفرنسية وعطفاً على المشاعر والآلام التي أثارتها فيهم مذابح أرمينية والتي كانت دافعاً لهما الى كتابة المقالات الاتهامية، وبالإشارة الى الحملة العنيفة للصحافة الفرنسية ضد السلطان، والمناقشات العنيفة في مجلس النواب، عند حدوث تلك الأحداث، كل هذه من شأنها أن تغفر للمتهمين تطرفات قلمهما، وتدعوا المحكمة الى التسامح.

لهذه الاسباب

يحكم على كل من المتهمين بستة عشر فرنكاً تعويضاً.

ويوقف التنفيذ . . الخ

القاضي بيرينجر" [٥٦].

لقد كان خليل غانم وزميله احمد رضا بك لهما من الحكمة الكافية مما جعلهم يدركون أن لا قيمة لوجود السلطان عبد الحميد الثاني [٥٧]، وقد وصف خليل غانم حال الذين أرادوا الاستمرار في معركة الصراع ضد السلطان عبد الحميد الثاني برسالة الى صحيفة (الايكلير) ونشرت في آب ١٨٩٧ يقول فيها "لسنا معاندين جامدين، ولكننا لا نؤمن بوعود السلطان او بكلمته، وإيماننا أضعف بالوسطاء الذين يرسلهم إلينا، إننا نطلب الأعمال والافعال، كيف يلتزم بالسكوت عن مطالبته بإدخال الإصلاحات التي وعد بها مائة مرة، ولم يقم حتى ببذل جهد مخلص، وينتقد الذين يتوسطون بينه وبين السلطان عبد الحميد الثاني بقوله: "بعدم وجود حاجة لوضع أنفسهم رهينة للسلطان. ."[٥٨].

وقد أبدى خليل غانم استعداده للتخلي عن معارضة السلطان عبد الحميد الثاني بشرط تنفيذ وعوده بقوله: "إن برنامج حزبنا معروف جيداً، ويكفي أن يميل السلطان الى هذا البرنامج لنقوم بتعضيده وتشجيعه، إذ إن ذلك يجعلنا نلقي السلاح ونكفّ عن النضال، فإننا نحس عندها في قلوبنا ثقة بالحاضر وضمانة للمستقبل ولنقل ثانية بان الوعود لا قيمة لها وأن المبادئ هي كل شيء" [٥٩].

خامساً: دور خليل غانم في تأسيس الجمعية السورية التركية:

حاول خليل غانم أن يجمع العرب والأتراك في تجمع سياسي واحد بعيداً عن التوجه القومي وبالتعاون مع أمين أرسلان وعدد من الشخصيات السورية من أفراد الجالية السورية في باريس

من تشكيل "الجمعية السورية التركية" عام ١٨٩٥م التي اتخذت من معارضة الدولة العثمانية، ولاسيما في سوريا هدفاً لها، ودعت عن طريق هذه الجمعية الى تنظيم دعوة ثورية ضد الحكم العثماني، وتوزيع المنشورات لهذا الغرض[٦٠]، وكان واضحاً من اسم الجمعية بأن مفهوم العثمنة شكل أبرز مرتكزات الفكر السياسي للجمعية، ومن ثم فإن هذا المفهوم بالذات كان أهم سبب لتحقيق التقارب بينها وبين جمعية الاتحاد والترقي، وهو ما دفع الى اندماج الجمعية السورية التركية، بجمعية الاتحاد والترقي عام ١٨٩٦م [٦١]، لوجود رؤى مشتركة بين الطرفين.

سادساً: دور خليل غانم في المؤتمر الاول للأحرار العثمانيين [٦٢] في باريس:

عقد أول مؤتمر للأحرار العثمانيين في باريس من الرابع حتى التاسع من شهر شباط ١٩٠٢م، اثناء الاجتماع التمهيدي للمؤتمر الذي ترأسه خليل غانم تم إقرار الفقرة الثالثة من مجموع القرارات التي خرج بها المؤتمر التي نصت على: "سنوجه جهودنا في جميع الأحوال الى تنسيق رغبات جميع الشعوب العثمانية، وجهود جميع المواطنين من أجل هذا الهدف الثلاثي:

أ- الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية وعدم إمكان تفككها .

ب- إعادة تأسيس النظام والسلم في الداخل، وهما شرطان أساسيان للتقدم.

ج- احترام القوانين الأساسية في الدولة، وخاصة الدستور عام ١٨٧٦م الذي هو بلا جدل أهم ما فيها، والذي يقدم أقوى وأثمن ضمان للإصلاحات العامة، ولحقوق الشعوب العثمانية وحرياتها الأساسية تجاه التعسف"[٦٣] .

كان خليل غانم وزملاؤه يرون أن السلطان الحاكم عبد الحميد الثاني، هو مصدر الشر، وأن كل شيء يتوقف علاجه على استبداله بعضو آخر من العائلة نفسها، وإعادة العمل بالدستور الذي كان قد عطل عام ١٨٧٨م [٦٤]، وعند عقد الاجتماع الأخير لوضع مقررات المؤتمر، قدم أحد المندوبين مقترحاً يطلب فيه تضمين النص الآتي في قرارات المؤتمر وهي: "وجوب استدعاء الدول الأوربية للتدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية لنصرة الشعوب المظلومة فيها" . ولم يكن خليل غانم وزملاؤه يتوقعون إقرار هذا المقترح، لذلك جاءت عليهم "كأن شيئاً شبيهاً باللغم ألقي على المقررات السابقة، وقد فشلت جميع الاحتجاجات الشديدة التي أعلنها خليل غانم وأنصاره لمنع إضافة هذا القرار" [٦٥]، فقد كان خليل غانم وزملاؤه يرون بعدم وجود مسوغ قانوني لأية دولة أوربية للتدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية، إذ عبر زميله أحمد رضا بك،

احد المقربين منه، أحسن تعبير في هذا الجانب منتقدا بقوله: "... لا يسوغ بوجه شرعي لأية حكومة مسيحية أن تكره المسلمين على الخضوع لشرائع تكون هي الواضعة لها، ولا أن تتدخل في أمورهم، لاسيما من الوجهة الأدبية، بل يحق لكل قطر أن ينتقي لنفسه من الأساليب الإدارية ما يرضيه، فالعزائم الوطنية والهمم القومية لا تسمح للدول الأجنبية بهذا التدخل الجاف، إنه لجدير لتلك الدول قبل الاهتمام بتقديم اعوجاج غيرها أن تعتني أولاً بإصلاح عيوبها، وتجتهد في تنظيم البقاع التي احتلتها بدعوى إدخال الحضارة عليها وجلب السعادة إليها ...، وعلى الرغم أن الدولة العثمانية لم تعتدِ على تلك الدول الأوربية إلا أنها تنتحل مبررا لتدخلاتها من خيبة أمة مسيحية في إضمارها الشر لنا" [٦٦].

سابعاً: مؤلفات خليل غانم:

منذ أن توجه خليل غانم الى أوربا وانخراطه بالنشاط السياسي ضد السلطان عبد الحميد الثاني وسياسته، نشر معبراً عن أفكاره ومواقفه السياسية في مختلف الصحف الفرنسية، وفقاً لآراء الفيلسوف أوغست كونت August count (١٧٩٨-١٨٥٧م) القائم على القوانين الوضعية التي كان هو من مؤيديها، كما نشر في العديد من الصحف العربية [٦٧]، وقد ترك عدة مؤلفات قيمة كان أهمها كتابه الشهير (تاريخ سلاطين آل عثمان) Les Sultons Ottoman) وهو في مجلدين كبيرين باللغة الفرنسية عام ١٩٠١م، يوضح لنا فيه أفكاره، وفي رأيه أن هلاك "الأمة العثمانية" يعود لأمرين، "الأول الاستبداد الذي يطيح بالعواطف في أعماق النفس، ويفسد الروح، ويقضي على معنى الإنصاف، ومفهوم العدل الواضح عند الانسان، ويشوش أحكامه، وقد يجعل أناساً يظهرون، رغم ذكائهم وطيبة قلوبهم، أشراراً وحمقى والأمر الثاني، الاسلام – في وجهة نظره- كان في بدايته متسامحاً، لكنه ما لبث ان صار مستبداً، وهو ما يبدو واضحاً للمتأمل في سيرة الخلفاء العرب الذين كانوا تحت ستار مظهرهم المتدروش على استبداد مقيت، وفي أيام الأتراك الذين درجوا على عدم التساهل أثناء صراعهم الطويل مع النصرانية". أما العلاج على وفق رؤية خليل غانم، فكان يكمن في العودة الى دستور ١٨٧٦م، ومراقبة تربية الأمراء ومحيطهم الخلقي مراقبة دقيقة[٦٨].

وهنا لابد من وقفة، فقد أراد خليل غانم أن يربط فشله في دفع السلطان عبد الحميد الثاني بإعادة العمل بالدستور بالإسلام، وأن الاستبداد كان سائداً منذ العصور الاسلامية الأولى حتى عهد الاتراك العثمانيين، وهذا شيء غير صحيح، ويدل على تحامله على الاسلام، فالإسلام بعد انتقال النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله وصحبه اجمعين الى الرفيق الأعلى، سار

المسلمون بعده على وفق نظام الخلافة حتى سقوط الدولة العباسية عام ١٢٥٨م على يد المغول، وظهر منذ العهد الاموي (٤١هـ-١٣٢هـ) مسألة انتقال الحكم على وفق النظام الوراثي؛ ولكن هذا لا يسوغ وجود الاستبداد في الحكم في العصور الاسلامية، ومسألة أخرى، ينتقد خليل غانم الدولة العثمانية على تشددها في صراعها مع الدول الأوربية المسيحية، في الوقت كان تدخل تلك الدول في شؤون العثمانية الداخلية قد بلغ أعلى مراحله، سواء في البلقان أم في احتلال الدول الاوربية واقتسامها لبعض الولايات العربية فيما بينها كالاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠م وغيرها، ثم كيف يدعو الى منع الأجانب من التدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية، وفي الوقت نفسه يتهجم على العثمانيين في اتخاذهم مواقف متشددة تجاه الدول الأوربية الاستعمارية.

وله كتابات أخرى وفي مجالات مختلفة منها كتاب بعنوان (مياه المسيح)، باللغة العربية، الذي كان عبارة عن ديوان شعر نشر عام ١٨٩٩م [٦٩].

أما كتابه في الاقتصاد بعنوان "الاقتصاد السياسي" أو "فن تدبير المنزل" الذي طبع في الاسكندرية عام ١٨٧٩م، اتفقت أكثر المصادر التاريخية بأن هو الذي الف هذا الكتاب، وعدها البعض بانها "ربما الكتاب الأول في الاقتصاد السياسي باللغة العربية" آنذاك [٧٠]، ويجزم حلاق بتأليف خليل غانم لهذا الكتاب [٧١]. كما تؤكد ما ذهبنا اليه مجلة المقتطف، فعند سرد ترجمة خليل غانم نجد تذكر بأنه الف كتاباً في الاقتصاد السياسي [٧٢].

ويكاد ينفرد فاروق أبو زيد في كتابه [٧٣] بأن مؤلف الكتاب هو "خليل أفندي غانم شاب مصري أرسل الى باريس في بعثة رسمية لدراسة علوم الحساب... أي الجمع ... والطرح... ولكنه أعاد الى بلاده بعلم جديد لم تكن قد سمعت به من قبل ... وهو علم الاقتصاد السياسي... أو ما سماه خليل أفندي غانم ... بلغه عصره... "فن تدبير المنزل"، وفي "١١ يوليو سنة ١٨٧٩م طلع خليل أفندي على الناس بكتاب جديد سماه "... الاقتصاد السياسي .. أو فن تدبير المنزل"[٧٤].

وفي ضوء كلام أبي زيد نفهم بان هناك مفكر عربي آخر باسم خليل أفندي غانم ولكنه مصري، برزا الاثنان في عصر واحد ويحملان الاسم نفسه، الاول هو خليل غانم أفندي نصراني لبناني –الذي نتناوله في هذا البحث، والثاني مصري.

ويسرد فاروق أبو زيد عن خليل غانم بغض النظر عن اختلافنا معه، ولكنه أثناء عرض الكتاب يقول: "انفرد خليل غانم وحده بأنه أول من بشر بالرأسمالية، وهي الجانب الاقتصادي لليبرالية في عصر كان يسوده الاقطاع، ويطرح فرضيات الفكر

الرأسمالي ولكنه يأخذ في اعتباره واقع المجتمع العربي عامة في ذلك الوقت والمجتمع المصري خاصة، الذي كان يتحول آنذاك من الاقطاع الى الرأسمالية تحت قيادة طبقة برجوازية ضعيفة، تعتمد على الاستغلال الرأسمالي للزراعة أكثر مما تعتمد على التجارة والصناعة.."[٧٥] وبهذا يعد خليل غانم من رواد الفكر الاقتصادي العربي آنذاك، وهنا لابد من القول، بأن فاروق ابو زيد وقع في خطأ عندما نسب كتاب خليل غانم افندي نصراني لبناني الى خليل غانم افندي مصري.

واخيراً، توفي خليل غانم أفندي في مدينة باريس بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٠٣م، عن عمر يناهز السابعة والخمسون عاماً، وتم دفنه في أحد مقابر مدينة باريس [٧٦].

الخاتمة

في نهاية هذا البحث المتواضع لابد لنا من الوقوف على بعض النتائج التي تم التوصل اليها على النحو الاتي:

١- كان خليل غانم افندي يمتلك مقدرة ثقافية واسعة لإلمامه بجوانب علمية عديدة، فهو مترجم لإتقانه عدة لغات أجنبية، كما كان شاعراً، فكان لديه ديوان شعر، ثم هو اقتصادي لتأليفه كتاب في الاقتصاد السياسي، ففضلاً عن المجالات المذكورة، فقد اختير ليكون عضواً في لجنة دراسة دساتير دول العالم آنذاك عند وضع الدستور العثماني، وانتخب عضواً في مجلس المبعوثان العثماني وهو لم يبلغ الواحد والثلاثين من عمره.

٢- عرف عن خليل غانم أفندي بأنه شخصية موسوعية تعدد أهتماماته وآراءه في المجالات السياسية والاقتصادية والأدبية، ولم يكن مجرد مهتم لتلك الجوانب بل كان ضليعاً ومتقناً لها.

٣- سياسياً يندرج خليل غانم افندي في صف المعارضة للسلطان عبد الحميد الثاني، إذ سعى لاعادة العمل بالدستور لعام ١٨٧٦م، ودعا للإصلاح من حال الدولة العثمانية، كما كان يرفض تدخل الدول الاوربية في شؤونها، وفضلاً عما تقدم، فإن معارضته للسلطان بهدف تبديله او تغييره بشخص اخر من العائلة الحاكمة، أي بمعنى آخر يعارض شخص السلطان عبد الحميد الثاني وتوجهاته، ولم يجد نفعاً معه محاولات السلطان لكسب وده ومنحه عروض مالية ومناصب رفيعة في إقناعه عن معارضته وانتقاده في الصحف، مّما أدى الى تأزم العلاقة بين الطرفين.

٤- حركياً أبدى خليل غانم أفندي استعداده للتخلي عن معاداة السلطان عبد الحميد الثاني في حال أعيد العمل بالدستور وأجرى الاصلاحات؛ وفي رأيي لم يكن من السهل له التراجع عن معارضة السلطان، إذ صار ناطقاً لجمعية الاتحاد والترقي، ونشر في مقالاته مبادئ الجمعية، ومن ثم ربط مصيره بمصير الجمعية، وكان من الصعب على الجمعية أن تتخلى عن مبادئها وأفكارها وتعود الى خيمة السلطان عبد الحميد الثاني.

٥- دينياً يرى خليل أفندي أن سبب ضعف الدولة العثمانية استبداد السلطان عبد الحميد الثاني والاسلام، وهنا ربط الاستبداد بالإسلام، وأن الاستبداد كان موجوداً منذ العصور الاسلامية الأولى، فهو نسي أو تناسى وجود الأنظمة الاستبدادية في أوربا منذ العصور الحديثة، وهي دول تعتنق الديانة المسيحية، وهذه كانت أهم المآخذ على آراء خليل غانماً وأفكاره ودلّ على جهله بحقيقة التاريخ الاسلامي رغم سعة ثقافته.

الهوامش

(١) أسست الطائفة اليسوعية الكاثوليكية مدرسة عينطورا في عام ١٧٣٤م. ينظر: مصطفى الخالدي وعمر فروخ، الاستعمار والتبشير في البلاد العربية عرض لجهود مبشرين التي ترمي الى اخضاع الشرق للاستعمار الغربي، (بيروت -١٩٥٣م)، ص١١١.

(٢) يعقوب العودات، من رواد أدبنا المعاصر، (عمان – ١٩٩٥م) ص٢٣٧.

(٣) مجلة المقتطف، خليل غانم، آب ١٩٠٣م، (القاهرة)، الجزء الثامن، المجلد الثامن والعشرين، ص٦٣٢.

(٤) توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، (دمشق – ١٩٩١م)، ص٥٠.

(٥) صلاح الدين المنجد، ولاة دمشق في العهد العثماني، (دمشق – ١٩٤٩م)، ص٩٣؛ عبد العزيز محمد عوض، الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤م، دار المعارف، (القاهرة – ١٩٦٩م)، ص٣٤٣.

(٦) المقتطف، ج٨، مج٢٨، ص٦٣٢.

(٧) StanFord J. Shaw and Ezal Kural Shaw, History of The Ottoman Empire and Modern Turkey. (London -1977), vol.2, p. 186.

بعد تولي السلطان عبد الحميد الثاني مقاليد السلطة في ٣١ آب ١٨٧٦ أمر بتشكيل لجنة وضع مشروع الدستور تحت رئاسة مدحت باشا بصفته رئيساً لمجلس الدولة، وكان اللجنة يتألفون من (٢٨) عضواً من كبار موظفي الدولة فضلاً عن علماء الدين والعسكريين وبعض الشخصيات العامة. روحي الخالدي، الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة، اصدق تاريخ لأعظم انقلاب، (مصر –٢٠١٢م)، ص ص٢٩–٣٠.

(٨) فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية (بيروت –١٩١٣م)، ج٢، ص ص٢٦٨–٢٦٩.

(٩) Shaw and Shaw, op. cit, p. 186.

(١٠) سليم فارس الشدياق، كنز الرغائب في منتخبات الجوانب، (استانبول – ١٢٩٥هـ) الجزء السادس، ص ص٢٦٣–٢٦٥. وكان عدد نواب العرب في الدورة الثانية (١٦) نائباً من مجموع (١٠١) نائب في مجلس المبعوثان العثماني، ينظر: زين نور الدين زين، "التمثيل الشعبي وقوانين الانتخابات في المقاطعات العربية من الامبراطورية العثمانية"، مجلة الابحاث، بيروت، ١٩٦١م، ج١، ص١١١.

(١١) العودات، المصدر السابق، ص٢٣٨.

(١٢) محمد بوذينة، احداث العالم في القرن العشرين ١٩٠٠–١٩٠٩م، (بيروت – د.ت)، ج١، ص١١١.

(١٣) مجلة الهلال، (القاهرة)، تشرين الاول ١٩٠٨م، ج١، ص١٢.

Robert Deverux, The First Ottoman Constitiutional Period, A study of the Midhat Constitiution and Parliament, (Baltimore – 1963), p. 159.

(١٤) الكتبة: نص النظام الداخلي لمجلس المبعوثان على تعيين اربعة كتاب من قبل المجلس لتولي الشؤون الكتابية فيه، إذ يقومون في بداية كل جلسة بتنظيم المذكرات واللوائح المقدمة، ويتولى احد الكتبة بتلاوة محضر الجلسة السابقة، وبعد قراءته والموافقة عليه يوقع من قبل رئيس الجلسة وكاتبين. ينظر: الدستور، جمع وترجمة: نوفل نعمة الله نوفل، (بيروت – ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م)، ص٥٢.

(١٥) Deverux, op.cit., p. 164.

عمرو الملاح، "نافع باشا الجابري... هل كان معارضاً للسلطان عبد الحميد الثاني ام مهاداً له"، على الرابط: www.syrianmodernhisxory.com

(١٦) محمد هاشم الكتبي، عصر السلطان عبد الحميد الثاني، (دمشق – د.ت)، ج١٣، ص٣٩٧.

(١٧) مجلة الهلال، (القاهرة)، تشرين الأول، ١٩٠٨م، ج١، ص١٢؛ الكتبي، المصدر السابق، ج١٣، ص٣٩٨.

(١٨) يوسف الحكيم، سوريا والعهد العثماني، (بيروت–١٩٨٠م)، ص٢٥.

(١٩) دي طرازي، المصدر السابق، ج٢، ص٢٦٩.

(٢٠) شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية، الصحافة السورية في العهد العثماني، (مصر –١٩٦٩م)، ج١، ص ص١١٤–١١٥.

(٢١) دي طرازي، المصدر السابق، ج٢، ص٢٦٩.

(٢٢) ذوقان قرقوط، في تاريخ الامة العربية الحديث المشروع القومي الذي لم يتم، (القاهرة –د.ت)، ص.

(٢٣) محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، (بيروت –١٩٧١م)، ص١١٤.

(٢٤) قرقوط، المصدر السابق، ص ص٢٤–٢٥.

(٢٥) عصمت برهان الدين عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني ١٩٠٨–١٩١٤م، (بيروت –٢٠٠٦م)، ص٦٣.

(٢٦) النواب المعارضة: وهم النواب الست من الاتراك: مدحت باشا واحمد افندي شهرلي زاده ومصطفى افندي ومصطفى بك وراسم بك، اما

البقية فهم من النواب العرب: عبد الرحمن افندي بدران نائب سورية ومانوك كرجيان نائب حلب ونافع باشا الجابري نائب حلب ويوسف ضياء الخالدي نائب دمشق، ينظر: عبد القادر، المصدر السابق، ص٦٣.

(٢٧) حسان علي حلاق، دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش (١٩٠٨–١٩٠٩م)، (بيروت –)، ص٤٤.

(28) BOA.Y.A.Hus. 336/25/1.h1313Ra18(1895/9/7)

(29) BOA. iHUS. 17/109 11D. 1311 R 26 (1893/10/6)

(30) BOA.Y.PRK.AZJ. 6/63/1(1883/3/30)

(31) Ayni.

(٣٢) احسان عسكر، نشأة الصحافة السورية عرض للقومية في طور النشأة من العهد العثماني حتى قيام الدولة العربية (القاهرة –د .ت)، ص٤٧.

(33) BoA. Y.PRK.AZJ.6/63/1. (1883/3/30)

(٣٤) الرفاعي، المصدر السابق، ج١، ص١١٥.

(٣٥) خالد حبيب الراوي وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية، الصحافة العربية في بلدان المهجر، (تونس – ١٩٩١م)، ج٣، ص١٠١.

(٣٦) المصدر نفسه، ص١١٥.

(٣٧) المصدر نفسه، ص٦٠.

(38) Albert Hourani, Arabic Though in liberal age (1789-1939) (London – 1960) pp 264-265.

(٣٩) حلاق، المصدر السابق، ص٤٤.

(٤٠) المصدر نفسه، ص٤٥.

(٤١) المصدر نفسه.

(42) BOA.Y.A.HUS.175/115/1. 1301 Ş 11(1884/6/4)

(43) BOA.Y.A.HUS. 375/50/ 2 1315 Ra 11 (1897/8/9)

(44) BOA.Y.A.HUS. 375/50/1.

(٤٥) احمد رضا بك: ولد في الاستانة في عام ١٨٤٠، وتخرج من مدارس الاستانة ثم عين مديراً للمدرسة الاعدادية في مدينة بورصه وبعد ذلك سافر الى باريس عام ١٨٩٠م، وكان كثير التردد على المكتبة الاهلية في باريس، واشتغل بالسياسة وتأثر بفلسفة اوغوست كونت، وانضم الى جمعية الاتحاد والترقي وصار رئيساً لفرعها في باريس.
ينظر: الخالدي، المصدر السابق، ص ص٥١–٥٢.

(٤٦) نادية ياسين عبد، الاتحاديون دراسة تاريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية، (اواخر القرن التاسع عشر–١٩٠٨)، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦/، ص١٤٣.

(٤٧) احمد رضا بك، الخيبة الادبية للسياسة الغربية في الشرق، ترجمة: محمد بورقيبة ومحمد الزمرلي، (تونس – ١٩٧٧م)، ص٢٩.

(٤٨) عبد، المصدر السابق، ص١٤٣.

(٤٩) سعيد بن سعد مسفر الغامدي، موقف المعارضة في الشرق العربي من حكم السلطان عبد الحميد الثاني (الشام ومصر)، ١٢٩٣–١٣٢٧هـ/١٨٧٦–١٩٠٩م، (الرياض – ١٩٩٢)، ص١٠٤.

(٥٠) الرفاعي، المصدر السابق، ج١، ص١٧٦.

(51) BOA.HR.TO.81/48. (1899/12/1).

(52) BOA.YPRK EŞA. 27/8513. (1897/7/31)

(٥٣) ارنست أ. رامزور، تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨، ترجمة: د. صالح احمد العلي، (بيروت – ١٩٦٠م)، ص٦٥.

(54) BOA. BEO. 692/51886/2. 1313R24. (1895/9/13).

(55) BOA.YPRK.EŞA.27/85/2. (1897/8/5)

(56)BOA.YPRK.EŞA.27/85/1.

(٥٧) رامزور، المصدر السابق، ص ص٦٦–٦٧ .

(٥٨) المصدر نفسه، ص ص٨١–٨٢ .

(٥٩) المصدر نفسه، ص٨٢

(60) BOA.YPRK.TKM. 36/34/1311.

(٦١) احمد عزت الاعظمي، القضية العربية، اسبابها، مقدماتها، تطوراتها، نتائجها، (بغداد – ١٩٣١م)، ج١، ص٤٨، عبد ، المصدر السابق، ص١٤٣ .

(٦٢) عقد هذا المؤتمر بحضور سبعة واربعين شاباً عثمانياً من مختلف الولايات العثمانية برئاسة الامير صباح الدين اكبر ابناء محمود باشا، ينظر: محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، (بيروت – ١٩٤٨م)، ص٢٠ .

(٦٣) رامزور، المصدر السابق، ص ص ٩٣–٩٥ .

(٦٤) المصدر نفسه، ص٩٩ .

(٦٥) المصدر نفسه، ص ص٩٥–٩٦ .

(٦٦) رضا بك، المصدر السابق، ص ص ٢٨– ١٠٤ .

(67) BOA.iHUS.18/4/1. 1311 Ca 01. (1893/11/9)

(٦٨) البرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨–١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول، (بيروت –١٩٦٨م)، ص ص٣١٦–٣١٧ .

(٦٩) الراوي وآخرون، المصدر السابق، ج٣، ص٧٢ .

(٧٠) هشام الشرابي، المثقفون العرب والغرب، (بيروت –١٩٧١م)، ص٩٠ .

(٧١) حلاق، المصدر السابق، ص٤٤ .

(٧٢) مجلة المقتطف، ج٨، مج ٢٨، ص٦٣ .

(٧٣) فاروق ابو زيد، عصر التنوير العربي، (بيروت – ١٩٧٨م)، ص ص١٠٥–١٠٦ .

(٧٤) المصدر نفسه، ص ص١٠٦–١٠٧ .

(٧٥) المصدر نفسه، ص١٠٧ .

(٧٦) مجلة المقتطف، المصدر السابق، ص٦٣٢ .